



UNOPS



الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات
المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية
العالمي 19 يونيو/حزيران 2017

نيويورك

تنفيذ قرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مع إيلاء العناية
بصفة محددة لتغيّر المناخ وبناء القدرة على الصمود

ورقة معلومات أساسية اشترك في إعدادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (منسق مشترك)،
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (منسق مشترك)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج
الأغذية العالمي

أولاً – لمحة عامة

ما هو المتوقع؟

1- إن الاستعراض الشامل الجديد الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (الاستعراض الشامل للسياسات – قرار الجمعية العامة 71-243) يُحدّد بوضوح التصميم الجماعي للدول الأعضاء على تغيير وضع منظومة الأمم المتحدة، بقصد "زيادة الحس الاستراتيجي، وما تتسم به من روح المساءلة والشفافية، ومن منحى تعاوني، وكفاءة، وفعالية، واتجاه صوب تحقيق النتائج" (الديباجة). ويُطالب الاستعراض الشامل للسياسات منظومة الأمم المتحدة أن تعمل بطريقة أكثر مرونة، وسرعة، واتساقاً، وتنسيقاً، وتكاملاً من أجل الاستجابة لاحتياجات وأولويات التنمية الوطنية، ودعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقر أيضاً "بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التنمية المستدامة في التخفيف من العوامل المسببة للنزاعات، ومخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية، وحالات الطوارئ المعقدة، وبأن الاستجابة الشاملة على نطاق المنظومة ككل، بما في ذلك زيادة التعاون والتكامل فيما بين التنمية، والحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنساني، والحفاظ على السلام، هي أمر أساسي لتلبية الاحتياجات وبلوغ أهداف التنمية المستدامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية" (الفقرة 14 من منطوق القرار).

2- ولا شك أن التحديات العالمية اليوم، كما أشارت إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأطر عالمية أخرى ذات صلة، تعتبر متعددة الأبعاد ومعقدة بشكل متزايد، وأن مثل هذه التحديات تتطلب فكراً جديداً، ونهجاً جديدة، وطرقاً جديدة للعمل من جانب منظومة الأمم المتحدة وشركائها، في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء. ولهذا فإن الاستعراض الشامل للسياسات يُطالب بأنواع مختلفة من الإصلاح – الهيكلي، والمفاهيمي، والبرامجي، والتشغيلي – يتعيّن القيام بها بصورة جماعية من جانب المنظومة برمتها، ومن جانب كل وكالة وصندوق وبرنامج، على أساس فردي وتعاوني. ويجب أن يشمل التعاون المتزايد والاستغلال الفعال لمواطن القوة المشتركة للمنظومة مختلف الوظائف التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويجب الاضطلاع بها على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، ودون الوطنية.

ما الذي تحقق حتى الآن؟

3- لقد تحقق بالفعل تقدم هام على المستويين القطري والعالمي عن طريق مختلف الجهود الإصلاحية، ويمكن مواصلة البناء عليها. فكل كيان من الكيانات الستة المرتبطة بالاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية ملتزم بالمبادئ المشتركة⁽¹⁾ لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، وتم تطويره من أجل توجيه دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والإجراءات التشغيلية الموحدة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل توحيد الأداء،⁽²⁾ التي ساهمت في تحسين التعاون المشترك بين الوكالات، والتواؤم مع الأولويات والخطط الوطنية. وقد وضعت توجيهات جديدة تتعلق بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل دفع أطر التخطيط التي تعتبر أكثر استراتيجية للاستجابة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد كانت هناك زيادة في عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي نُظّمت حول مجموعات نتائج تستند إلى قضايا، مع توجيه الكثير

⁽¹⁾ <http://www.unsystem.org/content/ceb-common-principles-on-2030-agenda-sustainable>

⁽²⁾ <https://undg.org/standard-operating-procedures-for-delivering-as-one>

منها سياساته وقدراته التنفيذية صوب تحقيق برامج ونواتج مشتركة. وعلى المستوى العالمي، يوجد عدد من أمثلة الممارسات الجيدة لمبادرات مشتركة حول مجالات رئيسية "للمزايا التعاونية" بين وكالتين أو أكثر لديها مواطن قوة متكاملة، أو عبر منظومة التنمية ككل. وتعتبر هذه المبادرات بمثابة خط الأساس الذي يجب انطلاق منه لتعزيز نهجنا الجماعية خلال السنوات القادمة.

4- وبالإضافة إلى الإجراءات التي تُتخذ على نطاق المنظومة من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى المقر، ومن جانب الفرق القطرية على أرض الواقع، تقوم الصناديق والبرامج، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، يبحث ما يمكن عمله بصورة فردية، وفي حالات كثيرة، بصورة تعاونية، لتنفيذ تفويضات الاستعراض الشامل للسياسات. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن هذا يشمل بذل جهود لوضع نهج متسقة عبر خطط استراتيجية جديدة، بما في ذلك عن طريق الإعداد لاجتماع مشترك، أو اتفاق بشأن هيكل منسق، ووضع مؤشرات تكاملية، وفي بعض الحالات، مؤشرات مشتركة في أطر النتائج.

5- وهناك مجالان رئيسيان للميزة التعاونية التي سيلزم أن تعمل فيهما الأمم المتحدة بطريقة متناسقة ومتكاملة بشكل متزايد، وهما التصدي لآثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود. وهذان المجالان مترابطان ولكنهما مستقلان، ويعتبران من بين حفنة من المواضيع الشاملة الرئيسية التي تتطلب مشاركة متممّة من خلال نهج حقيقي على نطاق المنظومة من أجل الإسراع بوتيرة التقدم وتحقيق النتائج المتوقعة. وكل منهم يتطلب استثماراً شاملاً وحاسماً في الأفراد، والأسر، والمجتمعات، والمدن، والمؤسسات، والنظم، والمجتمعات، وعبر القطاعات، وبطرق تحدّد طائفة واسعة من المخاطر وتتصدى لها.

6- وبالإضافة إلى مبادرات فردية لوكالة تابعة للأمم المتحدة، قامت فرق قطرية بتنفيذ عدد كبير من البرامج المشتركة التي تشمل تغيير المناخ والحد من أخطار الكوارث. كما أن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من الكوارث وبناء القدرة على الصمود، والنهج الاستراتيجي القادم لمنظومة الأمم المتحدة للعمل بشأن تغيير المناخ، والمبادئ الأساسية المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة توفر أطراً توجيهية واضحة لتيسير وتوليد الزخم اللازم لتحفيز العمل المشترك من جانب الأمم المتحدة في هذه المجالات على المستوى العالمي، من حيث السياسات، وعلى المستوى القطري، من حيث التنفيذ. وإذا اتخذنا تغيير المناخ وبناء القدرة على الصمود كمثال، فيمكننا أن نبحث الطرق التي يمكن أن تعمل بها، الصناديق والبرامج، إلى جانب مجموعة أوسع من الشركاء، لاستكمال أفضل الممارسات والدروس والنتائج، بينما تواصل تحليل نظريات التغيير والنهج المبتكرة من أجل مساعدة البلدان والنظام العالمي بصورة فعالة على تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق التنمية المستدامة.

أين نريد أن نذهب؟

7- تلتزم الكيانات الستة التي يربطها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية بمواصلة المساهمة، بصورة جماعية وفردية، في سياسات ونهج برامجية تعتبر شاملة بحق، وقادرة على التصدي لقضايا معقّدة ومتعددة الأبعاد. وهذا يعني تأمين ما هو "مناسب" بشكل متكامل عبر جميع مجالات عملنا الذي يعالج حالات التداخل وازدواج الجهود، مع تجميع ما لدينا من دراية حيثما أمكن أن يحقق ذلك أفضل النتائج، والعمل معاً لبناء شراكات أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها؛ وتحقيق المزيد من الاتساق والكفاءة في البرامج والعمليات على حد سواء. فعن طريق وضع خططها الاستراتيجية الجديدة، تساهم الكيانات الستة

في توائم أولويات وموارد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو اتساق سيمكّن هذه المنظومة من تنفيذ إصلاحات تُعزز النتائج على أرض الواقع، وتزيد من الشفافية والمساءلة، وتُحسّن النهج المشتركة بين القطاعات على نطاق أهداف التنمية المستدامة، وتضمن ألا يتخلف أحد عن الركب.

ثانياً – القضايا الرئيسية

ألف – التعاون المشترك بين الوكالات على المستوى العالمي

العمل معاً لصياغة سياسات واستراتيجيات على نطاق المنظومة

8- ثمة عنصر هام لتعزيز النهج المتكاملة والتعاونية تمشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات يتمثل في ضمان إيجاد رؤية مشتركة على نطاق كيانات الأمم المتحدة بشأن مواضيع رئيسية للميزة التعاونية. وبالنسبة لمواضيع جوهرية من قبيل عدم المساواة، والتحضر، وثورة البيانات، والمساواة بين الجنسين، وعمالة الشباب، فإن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تساعد على وضع تعاريف ومفاهيم مشتركة، وتوافق على أولويات مشتركة، وتحقق التوافق بشأن مبادرات سياسية، وتوضح المسؤوليات الخاصة ومجالات التركيز، وتعد مبادرات مشتركة أو خطط عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبعد ذلك، فإن الوثائق الناتجة تفيد الاستراتيجيات والنهج الخاصة بالوكالات، ويمكن أن تشكّل أساساً لعمل تعاوني على المستوى الإقليمي أو الوطني.

9- وعلى سبيل المثال، بالنسبة لتغيّر المناخ وبناء القدرة على الصمود، أدى تقرير استطلاعي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج عن ثغرات وفوائد نهج الأمم المتحدة المشتركة بالنسبة لتغيّر المناخ إلى وضع المبادئ الأساسية المشتركة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة في عامي 2016 و2017 بشأن نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة للعمل المناخي،⁽³⁾ ونهج استراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة للعمل فيما يتعلق بتغيّر المناخ (قيد الإعداد). وهذان النهجان استكملتهما خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الحد من أخطار الكوارث وبناء الصمود.⁽⁴⁾ وإذا أخذت هذه النهج معاً، فإنها تُعد بمثابة أطر توجيهية لتيسير وتوليد الزخم من أجل تحفيز العمل المشترك على نطاق الأمم المتحدة في هذا المجال الحاسم.

10- ونظراً لأن الأمين العام للأمم المتحدة قد تعهد، في مشاوراته مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بأن يُلبّي الطلب الذي قدمته الجمعية العامة في الاستعراض الشامل للسياسات بوضع وثيقة استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين الدعم الجماعي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الفقرة 20 من منطوق القرار)، فإنه سيكون من المهم البناء على الاستراتيجيات القائمة على نطاق المنظومة، والرجوع إلى هذه الاستراتيجيات بشأن قضايا محددة متعددة الأبعاد وشاملة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتغيّر المناخ وبناء القدرة على الصمود، وتحديد المجالات ذات الأولوية التي قد تتطلب المزيد من العمل التعاوني في مجال السياسات.

⁽³⁾ <http://www.unsystem.org/content/common-core-principles-un-system-wide-approach-climate-action>

⁽⁴⁾ http://www.preventionweb.net/files/49076_unplanofaction.pdf

إعداد مبادرات مشتركة على المستوى العالمي

11- بالإضافة إلى رسم السياسات والاستراتيجيات على نطاق المنظومة وعلى المستوى العالمي، فإنه يلزم أن تقوم الصناديق والبرامج وكيانات الأمم المتحدة الأخرى بالبناء على البرامج والمبادرات العالمية المشتركة القائمة، وإعداد برامج ومبادرات جديدة يمكن أن تحقق نتائج يتعدى أن تحققها كل وكالة إذا عملت بمفردها. والمبادرات العالمية المشتركة (مثل البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بمسألة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، أو البرنامج العالمي المشترك للأمم المتحدة المتعلق بتقديم الخدمات الأساسية للنساء والفتيات ضحايا العنف) تقدّم أمثلة على استفادة الصناديق والبرامج من مواطن القوة العامة والمزايا النسبية لدى كل منها.

دراسة حالة: مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث

تعتبر مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث شراكة عالمية تضم 13 منظمة، من بينها وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، وكيانات من خارج منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. وتدعم الشراكة تحديد فجوات القدرة الحرجة على المستوى القطري بالنظر إلى المخاطر السائدة، وإبراز التدخلات المترابطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون لمعالجة هذه الفجوات في القدرة.

واعتماداً على تنوع الدراية الفنية لأعضاء هذه المبادرة، فإنها توفر مجموعة فريدة من المعارف، والخبرات، والموارد لدعم البلدان من أجل تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، 2015-2030. وتستخدم هذه المبادرة صلاحية فرق الأمم المتحدة القطرية للدعوة إلى اجتماعات من أجل تيسير نهج متعدد القطاعات ولأصحاب مصلحة عديدين من أجل زيادة الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث عبر القطاعات.

دراسة حالة: مؤشر إدارة المخاطر

يوفر مؤشر إدارة المخاطر بيانات عن أخطار الكوارث لنحو 191 بلداً، باستخدام 50 مؤشراً مختلفاً تتعلق بالظروف التي تؤدي إلى الأزمات والكوارث. ويتضمن هذا المؤشر بيانات عن المخاطر البشرية والطبيعية في منطقة ما، وهشاشة أوضاع المجتمعات التي تواجه هذه المخاطر، وقدرة البنية التحتية والمؤسسات المحلية على المواجهة. وتعتبر منهجية هذا المؤشر مشتركة، وقوية، وقائمة على العلم، ويمكن تنفيذها على المستوى العالمي وتحديثها بصورة تعاونية، مما يتيح لمنظمات أخرى في قطاعات مختلفة أن تقدّم مساهماتها، وأن تنسق جهودها. ويعتبر هذا المؤشر أول أداة عالمية وموضوعية وشفافة لفهم أخطار الأزمات والكوارث الإنسانية.

ويعتبر مؤشر إدارة المخاطر جهداً تعاونياً لعدد من المنظمات، من بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، وهو جهد يقوده فريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالتأهب والقدرة على المواجهة، والمفوضية الأوروبية.

باء – العمل معاً على المستوى القطري

التخطيط معاً كفريق قطري تابع للأمم المتحدة

12- يُطالب الاستعراض الشامل للسياسات الأفرقة القطرية بتعزيز استخدام أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. فعن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تلتزم الصناديق والبرامج بتبسيط أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وجعلها أكثر استراتيجية وأكثر تركيزاً على النتائج من أجل توحيد المعارف الجماعية للفرق القطرية، وتفويضاتها، وصلاحياتها فيما يتعلق بالدعوة إلى الاجتماعات، ودرابته الفنية دعماً للنتائج التحولية المترابطة المملوكة وطنياً. وسيكون هذا الجيل الجديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية متوائماً بصورة كاملة مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وسيفيد بدوره وثائق البرامج القطرية الخاصة بالكيانات، باتباع إطار منطقي واضح قائم على النتائج.

13- وفي فبراير/شباط 2017، اتفقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على توجيهات بدعم جيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى نهج مختلف بدرجة كبيرة للتحليل المتكامل، والتخطيط، والبرمجة. ويبدأ ما يصل إلى 18 فريقاً قطرياً في عام 2017 عملياته الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وستكون هذه الأفرقة أول من يصمم الجيل القادم من أطر عمل الأمم المتحدة الاستراتيجية بناءً على متطلبات دنيا جديدة لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

14- ولتمكين المنظومة من المساهمة بصورة أكثر فعالية من بناء القدرة على الصمود، ومواجهة آثار تغيّر المناخ، والحد من الأخطار، والوقاية من الأزمات، ستكون أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحاجة إلى أن تستنير بتحليل شامل للمخاطر والأخطار. وستجرب الأفرقة القطرية نهجاً جديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تقوم على عمل مشترك أصحاب المصلحة المتعددين في الالتزام، وتحليل المخاطر، وتقدير الاحتياجات، والاستجابة على صعيد الممارسات، تمثيلاً مع الاستعراض الشامل للسياسات، وتهدف إلى تحسين الروابط بين التنمية، والاستجابة الإنسانية، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، كل ذلك دعماً للرؤية الأوسع عن الوقاية الشاملة، وبناء القدرة على الصمود، والاستدامة على المدى الطويل.

دراسة حالة: إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفلبين

يضع الإطار الحالي لعمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل الفلبين (2012-2018) إطاراً منسقاً ومتعدد المخاطر ضمن حصيلة واحدة: "بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغيّر المناخ: سيتم تعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة والنظم الإيكولوجية على التكيف في مواجهة التهديدات، والصدمات، والكوارث، وآثار تغيّر المناخ".

وتشمل الاختصاصات المحددة لوضع التقدير القطري المشترك الجديد، الذي سيشكّل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفترة 2019-2023، تركيزاً واضحاً ومستمرّاً على الصدمات العديدة. وسيتناول التقدير المخاطر الرئيسية بالنسبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك آثار تغيّر المناخ، والتدهور البيئي، والأوبئة، والكوارث، والأحداث الخطيرة الأخرى، وسيحدد الآليات والقدرات القائمة لإدارة هذه المخاطر. وسيحدّد أيضاً الأسباب الجذرية والمسببات المحتملة للنزاع، والعلامات المحتملة للإنذار المبكر بالنسبة لمثل هذه المسببات.

البرمجة معاً لتحقيق نتائج متكاملة

15- لتنفيذ الاستعراض الجديد الشامل للسياسات، ستحتاج الوكالات والصناديق والبرامج إلى العمل بصورة تعاونية على المستويين الإقليمي والقطري لوضع نهج برامجية مشتركة دعماً لنتائج محددة تشمل عدة قطاعات وتتقاطع مع ولايات كيانات الأمم المتحدة. وقد كانت هناك بعض الأمثلة الجيدة على مبادرات وضعها كيانان أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة، بصورة جماعية من جانب جميع أعضاء أحد الفرق القطرية أو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى الإقليمي للاستفادة من مواطن القوة النسبية لجميع الشركاء، وتوضيح وتحديد الفوائد المتبادلة والجهود الجماعية لكل وكالة. ويمكن عمل المزيد لتعميق وتعزيز مثل هذه النماذج للتخطيط والبرمجة المشتركة، ولا سيما حول مجالات رئيسية للميزة التعاونية من قبيل القدرة على بناء الصمود وتغيّر المناخ.

16- ويتمثل أحد الوسائل الرئيسية لدفع عملية التخطيط والبرمجة المتكاملة بشأن نتائج محددة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في المجموعات المعنية بالنتائج التابعة للفرق القطري. فمثل هذه المجموعات توفر لوكالات الأمم المتحدة آلية للالتقاء، ووضع خرائط ونهج لتحديد الأدوار والمسؤوليات، ووضع استراتيجيات للعمل المشترك، وضمان الإدماج المجدي لقضايا شاملة مثل قضية تغيّر المناخ. ويمكن أن يتضمن ذلك أنشطة مشتركة، من قبيل المبادرات المشتركة في مجال التدريب، وتحليل المخاطر، والبرامج، وتجميع التمويل، وتعبئة الموارد. ولتعميم الاستعراض الشامل للسياسات، يمكن مواصلة تحسين المجموعات المعنية بالنتائج التابعة للفرق القطرية عن طريق زيادة المشاركة بالنسبة للشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو الحكومات الوطنية حسب مقتضى الحال.

دراسة حالة: أوغندا ومدغشقر

في أوغندا، اندمجت برمجة بناء القدرة على الصمود في خطة كاراموجا للتنمية المتكاملة التابعة للحكومة. ودعماً لهذه الخطة، وضع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة استراتيجية مشتركة متعددة السنوات لبناء القدرة على الصمود ستعمل بموجبها على تمكين الأسر، والمجتمعات، والنظم الحكومية بصورة منهجية لتغيير حياة السكان الأضعف في كاراموجا. وبينما ينصب التركيز التقليدي لهذه الوكالات الثلاث على الأمن الغذائي وسبل كسب العيش فأنها أدخلت أيضاً ثلاث ركائز رئيسية وهي تحسين شبكات الأمان، والحماية الاجتماعية، والحصول على الخدمات الأساسية.

وفي مدغشقر، تعتبر الزراعة، والثروة الحيوانية، والحراجة، والموارد المائية، والصيد، والصحة من بين القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بتغيّر المناخ. ولتعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيف والصمود، وضعت مبادرة شارك في تمويلها مرفق البيئة العالمية، وصندوق أقل البلدان نمواً، بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وهدف هذه المبادرة هو (أ) زيادة الوعي وتعزيز قدرات صانعي القرار، والتقنيين، والمجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثار تغيّر المناخ؛ (ب) وضمان جمع وإنتاج معلومات موثوق بها عن المناخ وعن الأرصاد الجوية؛ (ج) ونقل تدابير وخيارات وتكنولوجيات التكيف إلى مجتمعات ضعيفة في مناطق مختارة، باستخدام نهج تشاركي، وبالاعتماد على القدرات المعززة التي تحققت عن طريق أول مكون من المعلومات والتنبؤات الخاصة بالأرصاد الجوية الزراعية.

دراسة حالة: مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي

تقع جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الست المشاركة في المشروع في منطقة المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، وتختلف بدرجة كبيرة في الحجم وفي مستوى التنمية الاقتصادية، غير أن جميع الدول الست تعاني من مشاكل تتعلق بندرة موارد المياه العذبة وتلوثها، والاستغلال المفرط للمياه الجوفية وسوء إدارتها، والضغط المتزايد على الإنتاج الزراعي، وسرعة اختفاء التنوع البيولوجي. وتوجه هذه البلدان أيضاً بدرجة أقل أو أكبر صعوبات خطيرة في توفير مياه الشرب النظيفة ومرافق إدارة المياه المستعملة بالنسبة للمقيمين فيها. واستجابة لهذه التحديات، مؤل مرفق المياه العالمية مشروعاً متكاملأً يُدرك ويُلبى الحاجة العاجلة إلى إدارة شاملة ومتكاملة للموارد المائية، وتحسين كفاءة استخدام المياه. وقد صُمم هذا المشروع الذي يشارك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتعزيز التزام البلدان الستة المشاركة بتنفيذ نهج متكامل لإدارة موارد المياه العذبة ودعم قدرتها على ذلك، إلى جانب هدف طويل الأجل لتحسين قدراتها على تخطيط وإدارة مواردها من الأحياء المائية ونُظُمها الإيكولوجية بصورة مستدامة.

دراسة حالة: العمل عبر استمرارية التنمية البشرية في نيبال

في أعقاب الاستجابة الإنسانية لزلزال نيبال عام 2015، أعد الفريق العامل الجنساني الإنساني المشترك بين المجموعات، والذي يعمل على نطاق استمرارية التنمية البشرية، وتشارك في رئاسته هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دليل موارد خاص بالمساواة بين الجنسين من أجل التأهب للاستجابة للطوارئ ويدعم استمرارية التنمية البشرية. وتم التصديق على هذا الدليل من خلال عملية شاملة تتضمن تعليقات من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين التابع للفريق العامل الجنساني، والذي يضم مناصرين للمساواة بين الجنسين وخبراء من منظمات المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية، وجمعية الصليب الأحمر النيبالية، وشركاء التنمية، والأمم المتحدة. وكان إقرار دليل موارد المساواة بين الجنسين وإدراجه في خطة الطوارئ النيبالية ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للتأهب لحالات الطوارئ بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية وبناء القدرة على الصمود في نيبال. ويجري تداول دليل موارد المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات في نيبال، بالتعاون مع وزارة الشؤون الداخلية ووزارة المرأة والطفولة والرعاية الاجتماعية.

دراسة حالة: فرق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإقليم الأفريقي

وضعت أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإقليم الأفريقي إطاراً استراتيجياً لدعم الأفرقة القطرية بغية تحسين تطويع برامجها وأدواتها وقدرات موظفيها لكي "تتلاءم مع السياق"، ولمساعدة البلدان على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة فيما يتعلق بخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من خلال تنمية القدرة على الصمود. وليس الغرض من الإطار فرض نمط مبادرات بناء الصمود، أو أن يكون خطة عمل. بل إنه، بدلاً من ذلك، يوفّر إطاراً مفاهيمياً، وتوجيهات، ومجموعة من الأدوات والنُهُج لتنمية القدرة على الصمود بالنسبة للفرق القطرية على نطاق الإقليم، استناداً إلى خبرات من داخل أفريقيا وخارجها.

ثالثاً – الاستنتاج

17- اعترف الاستعراض الشامل للسياسات بالتقدم الأخير المحرز في دفع الجهود من أجل تحقيق نتائج على مستوى الوكالات أو بصورة جماعية كمنظومة. غير أن الاستعراض الشامل للسياسات يمثل أيضاً تحدياً بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة: التحرك نحو نهج أكثر تكاملاً وشاملاً لعدة قطاعات، يستغل مواطن القوة التعاونية لدى الأمم المتحدة بشكل واضح وبطريقة فعالة من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة على المستوى القطري. ومن المهم أن تضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجيات شاملة لمعالجة قضايا من قبيل تغيير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، والاعتراف بالطبيعة المتعددة الأبعاد للتدخلات المطلوبة، والتغلب على الحواجز المستمرة مثل تباين الإجراءات المالية، ومتطلبات الإبلاغ، وتحسين التحليل المشترك للمخاطر، والتخطيط، وتحديد المسؤوليات.

18- وتشمل بعض الطرق الرئيسية لتحقيق ذلك ما يلي:

(أ) استخدام السياسات والتوجيهات والاستراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وضمان أن تتواءم معها السياسات والخطط الخاصة بالوكالات على المستويين العالمي والقطري لدعم الحكومات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ب) جعل الوقاية، والتأهب للطوارئ، والإنذار المبكر، وبناء الصمود، والاستدامة من صميم عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك عن طريق القيام بمشروعات تجريبية في مجال التحليل المشترك للمخاطر، وتقدير الاحتياجات، وتخطيط التصورات، وعن طريق تعزيز نظريات التغيير في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ج) بناء قدرة الموظفين ودعم تداول التوجيهات والسياسات على المستويين القطري والإقليمي؛

(د) ضمان تصميم البرامج المشتركة والصناديق المجمعّة بحيث تدعم على نحو فعال نتائج مشتركة تستكمل النتائج الخاصة بالوكالات، ولا تمثل تكراراً لها؛

(هـ) تعزيز المجموعات المعنية بالنتائج لبناء توافق مشترك بين الوكالات بشأن نتائج محددة، وتوضيح تقسيم المسؤوليات والدراية الفنية ومجالات التمويل بالنسبة للنهج المشتركة حيثما كانت مفيدة.

أسئلة إرشادية للمناقشة

19- (أ) بالإضافة إلى تغيير المناخ وبناء القدرة على الصمود، ما هي بعض المجالات الرئيسية الأخرى للميزة التعاونية التي ينبغي أن تلتقي فيها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم النهج المتكاملة والتعاونية، تماشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات؟ وكيف يمكننا أن نُحدّد على أفضل وجه النتائج المشتركة لمجالات العمل المشترك هذه التي تشمل المنظومة حقيقة؟

(ب) ما هي النهج التشغيلية الجديدة التي يمكن وضعها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية لتعزيز النتائج في مجالات العمل الشاملة الرئيسية وتحسين الدعم المتكامل للحكومات الوطنية؟

(ج) كيف يمكن للأمم المتحدة أن تضمن بصورة جماعية مساهمة جهود بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ في تحقيق الالتزامات العالمية تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نظراً للأعباء غير المتناسبة لأثار الكوارث وتغير المناخ التي تتحملها النساء والفتيات؟

(د) ما هي الأولويات الرئيسية لمواصلة النهوض بالنتائج الجماعية للأمم المتحدة بالنسبة لتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود خلال الفترة الحالية للاستعراض الشامل للسياسات، وبأي الطرق يمكن أن يدعم تعزيز الترابط بين الاعتبارات الإنسانية والإنمائية مثل هذه الجهود؟

(هـ) كيف يمكن للوكالات أن تزيد من قدرة موظفيها وتحصل على دعمهم بالنسبة للنهج المتكاملة والتعاونية، وكيف يمكن تحفيز مثل هذه النهج؟
